مجلة الحقيقة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العدد الواحد والعشرون

جويلية 2012

العنوان البريدي: الجامعة الإفريقية أحمد دراية ، أدرار
الطرق الوطني رقم 06 ادرار. (01000)

الهاتف: 049.96.59.63 فاكس: 049.96.75.71 (213)

البريد الإلكتروني: univ-adrar@maktoob.com أو adrar.univ @yahoo.com

رقم الإيداع القانوني: رقم الإيداع القانوني 363 / 2003
ISSN 1112 - 4210

مجلة الحقيقــة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العدد واحد وعشرون – جويلية 2012

ربيع الثاني 1433

هـيئات المـجلة

مديـر المجلة : أ.د. عباسي عمار (مدير الجامعة).

نائب مدير المجلة : د. بوكميش لعلى (نائب مدير الجامعة للبحث العلمي).

رئيس التحريـر : د. بومدين محمد.

هيئة التحريـر :

1- د. بومدين محمد
2- د. لعلى بوكميش
3- د. مـامـي فـؤاد
4- د. خلادي محمد الأمين
5- د. قالون الجيلالي
6- أ . مزار يمينة

أعضـاء الهيئـة العلميـة للمجلة

أولاً : من جامعة أدرار :

1- أ.د ذراع الطاهر (تاريخ)
2- أ.د بوصفصاف عبد الكريم (تاريخ)
3- د.شترة خير الدين (تاريخ)
4- أ.د. شوشان محمد الطاهر (علم التربية وعلم النفس)
5- ا.د اسطمبولي محمد (علم الحديث)
6- ا.د المصري مبروك (فقه)
7- أ.د دباغ محمد (فقه وأصول)
8- د. بلعتروس محمد (شريعة وقانون)
9- د.بن زيطة حميدة (شريعة)
10- د.قصاصي عبد القادر(أدب)
11- د.مشري الطاهر (أدب).
12- د.أحمد جعفري (أدب).
13- أ.د بورصالي فوزي (إنجليزية).
14- د.بوهانيـة بشير (إنجليزية).
15- د.وناس يحي(قانون).
16- د.حمليل صالح (قانون).
17- د.بن عبد الفتاح دحمان (علوم تجارية)
18- د.يوسفات علي (علوم تجارية)
19- د.أقاسم عمر (علوم تجارية)

ثانياً من جامعات الوطن

1- أ.د عوفي مصطفى (علم الاجتماع - جامعة باتنة)
2- أ.د قدي عبد المجيد (علوم تجارية -جامعة الجزائر)
3- أ.د دبلة عبد العالي (علم الاجتماع -جامعة بسكرة)
4- أ.د. بلعيد صالح (ادب -جامعة تيزي وزو)
5- د.بن حمو محمد (ادب -جامعة بشار)
6- د.زايري بلقاسم (علوم تجارية -جامعة وهران)
7- د.رشيد بوسعادة (علم الاجتماع -جامعة بوزريعة)
8- د.دراوش رابح (علم الاجتماع -جامعة البليدة)
9- د.رابح عبد الله سرير (الإدارة العامة -جامعة الجزائر)
10- د.عدمان مريزق (اقتصاد ومالية -المدرسة العليا للتجارة الجزائر)
11- د. بوسعدة عمر (علوم الإعلام والاتصال -جامعة الجزائر 03)
12- د. خواجة عبد العزيز (علم الاجتماع -المركز الجامعي غرداية)
13- د. بوحنية قوي (علوم سياسية -جامعة ورقلة)
14- د. دبلة فاتح (علوم تجارية -جامعة بسكرة)
15- جبايلي نور الدين (علم النفس – جامعة باتنة)

ثالثاً : من خارج الوطن

1- د.خلوق آغا(أصول الفقه -جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن)
2- د. وليد العويمر (علوم سياسية ودراسات إستراتيجية -جامعة الحسين ابن طلال الأدرن)

قواعد النشـر

تهتم مجلة الحقيقة بنشر الإسهام العلمي الجامعي المتميز في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بشتى فروعها.

تقبل للنشر الدراسات والبحوث المتخصصة وفق القواعد التالية:

01 - أن يتسم البحث بالأصالة والإسهام العلمي.

02 – أن يكون المقال جديداً لم يسبق نشره لدى جهات أخرى، وذلك بتقديم تعهد كتابي ممضى.

03 – تخضع جميع المقالات للتقييم والتحكيم العلميين.

04 – يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ أو ترسل عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

05 – يجب إرفاق السيرة الذاتية العلمية لصاحب المقال، مع تحديد الدرجة العلمية والمؤسسة الجامعية ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.

06 – يجب أن لا يتجاوز المقال عشرين صفحة ولا يقل عن عشر صفحات.

07 – يجب إرفاق المقال بملخصين: أحدهما باللغة الفرنسية ، والآخر بلغة مغايرة (إنجليزية أو فرنسية)، بحيث لا يتعدى كل ملخص ثمانية أسطر كحد أقصى.

08 – أن يحرر المقال بخط: **Simplified Arabic** الحجم 14، والهامش بحجم 10 وبالخط نفسه، وأما المقالات المحررة باللغة الأجنبية فيجب أن تكتب بخط **Times New Roman**، حجم 12، والهامش بحجم 10 ، وبالخط نفسه، أما العناوين بخط عريض **(Bold, Gras)**.

09 – أن توضع الهوامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة.

10 – يجب أن يكون إعداد الصفحة كما يلي: الفراغ بين الأسطر 1سم، وعن اليمين2.5سم، والباقي 1.5سم.

11 – أن يحرر المقال وفق الشروط العلمية والمنهجية، بحيث يتضمن:

– مقدمة تحتوي على الإشكالية وعناصر الموضوع.

– العرض وفق التفريع المنهجي (عناصر أساسية وأخرى فرعية أو جزئية) مرتبة ترتيباً تصاعدياً.

– خاتمة تتضمن نتائج البحث ، وليس تلخيصاً للبحث.

– مصادر ومراجع البحث مرتبة في آخر المقال وفق منهج علمي متبع.

الفهرس العام

كلمة مدير الجامعة		أ
هيئات المجلة		ب
قواعد النشر		د
الفهرس العام		هـ
01 أ.د.بن عصمان جمال	تنفيذ الحكم الأجنبي في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري الجديد.	26-1
02 أ.بن دحمان عمر	منهج الشيخ محمد الغزالي في نقد المتن في ميزان الأصوليين	67-27
03 بوزيان الرحماني هاجر	الصناعة الغذائية بالجزائر بين تحديات الأمن الغذائي وحتمية استغلال الموارد المحلية	90-68
04 قجة رضا	فعالية نسق السلطة التنظيمية في المؤسسة. حالة المؤسسة الجزائرية العمومية	124-91
05 د.نصر سلمان	أحكام عقد الشركة في المذهب المالكي. دراسة فقهية.	149-125
06 أ.كرومي عبد الحميد	كيف نتعامل مع زلات العلماء؟	181-150
07 د. يوسفات علي عبد الرحمان عبد القادر	فعالية التمويل الاسلامي الأصغر في القضاء على الفقر – دراسة حالة السودان واليمن –	220-182
08 أ.بن الدين محمد	دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الإشارة إلى البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة – ناحية الوسط	248-208

دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع الإشارة إلى البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة – ناحية الوسط

أ.بن الدين محمد

جامعة أدرار

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور مراكز المناولة، كإحدى أهم الآليات الداعمة لترقية نشاط المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا وراء زيادة قدراتها التنافسية. فمن خلاله سيتم تسليط الضوء على الدور الذي أنشأت من أجله إحدى هاته المراكز ممثلة في بورصات المناولة والشراكة بالجزائر، والمتمثل في دعم المناولة الصناعية وإحداث تشابك بين المؤسسات من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك سيتم التطرق إلى واقع هاته المؤسسات ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار سيتم كذلك إبراز أهم الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لترقية نشاط المناولة الصناعية واعتماده في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن المناولة أضحت تعد من أهم أنواع الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات.

دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع الإشارة إلى البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة – ناحية الوسط

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور مراكز المناولة، كإحدى أهم الآليات الداعمة لترقية نشاط المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا وراء زيادة قدراتها التنافسية. فمن خلاله سيتم تسليط الضوء على الدور الذي أنشأت من أجله إحدى هاته المراكز ممثلة في بورصات المناولة والشراكة بالجزائر، والمتمثل في دعم المناولة الصناعية وإحداث تشابك بين المؤسسات من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك سيتم التطرق إلى واقع هاته المؤسسات ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار سيتم كذلك إبراز أهم الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لترقية نشاط المناولة الصناعية واعتماده في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن المناولة أضحت تعد من أهم أنواع الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات.

Résumé

L'étude vise à mettre en évidence le rôle des centres de sous-traitance, comme l'un des mécanismes les plus importants de soutien pour promouvoir l'activité de sous-traitance industrielle dans les petites et moyennes entreprises dans la poursuite de l'augmentation de leur compétitivité. Grâce à lui jettera la lumière sur le rôle qui a créé pour lui un des centres suivants représentés dans les bourses de sous-traitance et de partenariat en Algérie, et de soutenir la sous-traitance industrielle dans les petites et moyennes entreprises, sera donc Mettra en évidence la réalité de ces entreprises, et les actions les plus importantes menées par l'Algérie pour mettre à niveau l'activité de la sous-traitance industrielle dans ces entreprises.

مقدمة:

في خضم مجموعة من التحديات والمعوقات الكبيرة التي تفرضها التطورات المحلية والدولية على قطاع الصناعة في الدول النامية والتي من بينها الجزائر، خاصة ما يتعلق منها بالنتائج المتوقعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحرير السلع الصناعية وانفجار ثورة المعلومات التكنولوجية وغزو العملاق الصيني للأسواق الدولية، وتسابق بعض الشركات العابرة للقارات نحو الاندماج للهيمنة على الحركة الاقتصادية العالمية إنتاجا وتسويقا. يتزايد التوجه أكثر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو البحث عن مختلف الإستراتيجيات التي من شانها مواجهة هذه التحديات ومختلف أشكال الضغط المحيطي، وسعيا لتجاوز مختلف العوائق لا سيما عوائق محدودية مواردها، صغر حصصها السوقية، عجزها عن الحملات التسويقية المكلفة أو مشاريع البحث والتنمية، العجز الكبير في استعمال التكنولوجيات الحديثة وغيرها. الأمر الذي يجعل خيار المناولة أو التقاول الباطني من الخيارات الإستراتيجية الهامة لها، لتحقيق التكامل والاندماج بما يضمن تدعيم مهاراتها الأساسية وتعزيز قدراتها التنافسية.

لذا أدركت العديد من المؤسسات لا سيما في الدول النامية في العقود الأخيرة أهمية هذا الخيار في تفعيل علاقات التشابك والتكامل بين مختلف وحدات القطاع الصناعي الذي يعاني في الأساس من مشاكل كثيرة لعل أبرزها، التركيز على الصناعات الأولية والتخلف التكنولوجي وتدني مستويات الكفاءة والإنتاجية وضعف علاقات الترابط والتكامل بين المؤسسات الآمرة بالأعمال وتلك المنفذة لها (المناولة).

إشكالية الدراسة

عمليا، ورغم اتخاذ الجزائر لعديد السياسات والإجراءات في مجال تنمية منظومة المؤسسات الفردية، والمصغرة والصغيرة والمتوسطة، ما زال تطبيق أسلوب المناولة، في هاته المؤسسات، يواجه بعض الصعوبات، منها ما يتعلق بمفهومه وخصائصه وآلياته ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معه بشكل نظامي، ويظهر ذلك من خلال ضعف الانتشار والاستخدام المحكم لهذا الأسلوب في المؤسسات بالإضافة إلى غياب الدور الذي يمكن أن تلعبه بورصات المناولة والشراكة – كإحدى أهم المراكز الداعمة لهذا الأسلوب– في دعم وإرشاد مختلف الأعمال والمشروعات الصغيرة، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى أدائها الاقتصادي والمالي وبالتالي ضعف طاقتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية، ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية الدراسة مبلورة في التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز المناولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور بورصات المناولة والشراكة كإحدى أهم مراكز دعم وترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار هاته الأخيرة مغذية للصناعات الكبرى، وبالتالي الاستفادة من المزايا التي توفرها هاته المراكز، لاسيما من خلال إحداث التشابك والتكامل الصناعي بين المؤسسات والتخفيض في كلف البحث والمعاملات، بما ينعكس إيجابا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور واحدة من إحدى أهم الآليات الداعمة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممثلة في بورصات المناولة والشراكة والتي من خلالها يتم تشابك هاته المؤسسات مع مختلف المؤسسات الكبيرة من خلال أسلوب المناولة الصناعية، وبالتالي فإن أهمية الموضوع مستمدة من أهمية تطبيق أسلوب المناولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما ينعكس من خلال ذلك على قدراتها التنافسية ثم ما تحدثه هاته المؤسسات بدورها من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي وكذا الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة

يعد السير وفق منهج واضح ومحدد في تناول الأبحاث والدراسات مهما نظرا للاختلاف في المواضيع التي يتم بحثها، ومن هذا المنطلق سيتم إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي باعتبار الأول أنسب للتعريف بأسلوب المناولة وإعطاء مختلف المفاهيم المتعلقة ببورصات المناولة ودورها. أما المنهج التحليلي يعد الأنسب للوقوف على واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال ما توفر من معطيات لتحليلها وتفسيرها والوقوف على دلالتها، كما سيتم اللجوء إلى منهج دراسة الحالة من خلال الوقوف على نشاط البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة.

مخطط الدراسة:

لمعالجة الإشكال المطروح، اقترحنا تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- الإطار المفهومي للمناولة الصناعية وأهميتها،
- مبررات اللجوء إلى المناولة ودورها في الرفع من الأداء الإنتاجي،
- مراكز المناولة والشراكة وضرورة وجودها في الجزائر،
- إستراتيجية الجزائر في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال بورصات المناولة والشراكة.

أولا: الإطار المفهومي للمناولة الصناعية:

1/ تعريف المناولة الصناعية:

رغم زيادة الاهتمام بالمناولة كأحد الأساليب المهمة في تنفيذ عقود المقاولة وإثبات أهميتها كمحرك لعلاقات التعاون والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنشآت من قبل الاقتصاديين فإنهم لم يتوصلوا إلى إجماع حول تعريف موحد لعبارة "المناولة"

فحسب قاموس التسيير، "نسمي إطار العلاقات بين معطي الأوامر و الشركات التي تعمل لصالح معطي هذه الأوامر وفق توجيهات خاصة ومحددة بالمناولة. فالمناولة هي عبارة عن شراكة أو تعاون بين الشركات مبني على قرار تنفيذ الأمر، حيث أن مصدر أو معطي الأوامر هو الذي ينص على طريقة العمل ويعطي التوجيهات اللازمة، أما المناول فهو الذي يقوم بالتنفيذ و الإنجاز".[1]

[1] Henri MAHE, **"Dictionnaire de gestion"** (vocabulaire,concepts et outils) , édition economica , paris,1998, p 416.

وحسب المنظمة الفرنسية AFNOR♦ فإن " المناولة هي عملية أو عدة عمليات لخلق، إعداد، إنتاج و القيام بخدمات أو صيانة مفتوحة لصالح مؤسسة يقال لها منفذة للعمل وهي ملزمة بتطبيق التوجيهات حسب الخصوصيات التقنية المعطاة من طرف المؤسسة الآمرة بالعمل".[1]

ويتداخل مصطلح المناولة مع مصطلح التعاقد من الباطن، حيث يمكن تعريف هذا الأخير بأنه "اقتناء مقاول رئيسي لالتزام يتعهد من خلاله مقاول آخر من الباطن بتقديم عناصر أو انجاز خدمة معينة مع التزام المقاول الرئيسي بتوفير كافة العناصر المتعاقد عليها".[2]

وحسب الدكتور محمد طه إبراهيم فإن المناولة أو ما يسمى أحيانا المقاولة من الباطن♦♦ هي "ذلك العقد الذي يبرمه متعاقد أو مؤسسة مشتركة مع مؤسسة أخرى أو شخص أجنبي يدعى المقاول من الباطن بغية تنفيذ العمل الأصلي أو الحصول على منفعة ناشئة عن العقد الأصلي والذي يستند في وجوده ونطاقه ومدته إلى العقد الأصلي باعتباره سبب وجوده.[3]

و من خلال التعريف الأخير، يبرز لنا وجود ثلاثة عناصر هي:[4]

_ صاحب الأشغال (مالك المشروع)،

_ صاحب العقد الرئيسي(الآمر بالعمل)،

_ المتعاقد من الباطن (المنفذ أو المناول)،

إضافة إلى وجود عقدين، الأول رئيسي يربط بين صاحب المشروع والشخص الحاصل على العقد الرئيسي من جهة، وعقد من الباطن الذي يربط هذا الأخير مع المتعاقد من الباطن من جهة أخرى.

ولتوضيح المقصود بالمناولة يمكن إدراج الشكلين التاليين:

♦**AFNOR** : Association Française de Normalisation (المنظمة الفرنسية للتقييس) .

1 عبد الرحمن بوعلي"**مبررات الانتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الإنتاج**" ورقة قدمت للمؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير " ساديكس" بالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الجزائر 12-2006/09/15.

2 Morton I. KAMIEN, Lode Ll, **"Sub-contracting, Coordination, Flexibility, and Production smoothing in Aggregate planning** ", Management Science Vol. .16. No. II, November IWO, ,Printed in U.S.A?. P 1352

♦♦ يكون مصطلح المناولة مرادفا لمصطلح التعاقد أو المقاولة من الباطن إذا كانت المناولة تتم في إطار تعاقدين، الأول رئيسي بين رب العمل والمتعاقد الأصلي(المشترك) والثاني بين هذا الأخير ومتعاقد آخر من الباطن.

3 أسامة محمد طه إبراهيم"**النظرية العامة لعقود الباطن**" دار النهضة العربية ، مصر، 2008، ص37.

4 آيت زيان كمال، إليفي محمد"**المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في الدول العربية**"، مقال بمنتدى طلبة كلية علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر متوفر على، http://etudiantssetif.3arabiyate.net/montada-f22/topic-t2860.htm ، تاريخ الإطلاع 25-01-2010، 22:00.

الشكل (01): العلاقة بين الشركات المنتجة والمستهلكة لمستلزمات الإنتاج في إطار عقد صناعي عادي

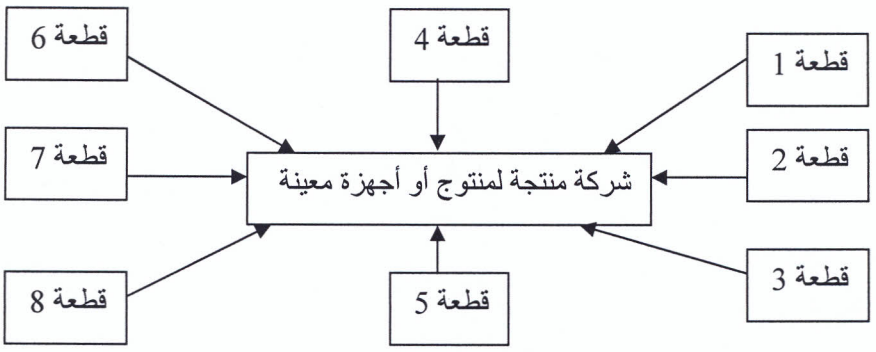

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على معطيات عبد الرحمن بن جدو " **المناولة الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية في ظل المستجدات الدولية**" ندوة حول دور المناولة والشراكة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة، أبو ظبي، 29-30 مارس 1998، موقع المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ،www.arifonet.org.ma/Data/subcontracting/mounawala/a.htm، بتاريخ 2006/09/20.

وهنا يقوم عدد قليل من الشركات المتخصصة بمناولة شركة عملاقة منتجة لأجهزة معينة بالقطع والمكونات، كتزويد شركات معينة لشركة مختصة في إنتاج أجهزة التلفاز بمختلف القطع الكهربائية والإلكترونية (الملفات، المحولات، المقاومات، أو اللوحات المطبوعة ...الخ)، بصفة منتظمة حسب مواصفات وشروط تقنية وأسعار منافسة وشروط تسليم محددة.

كما تنشأ حالات التعاقد من الباطن من خلال العقود التي تبرمها شركات عملاقة كـ (تويوتا أو رونو أو غيرها) مع عدد قليل من الشركات المتخصصة لتلبية احتياجاتها من القطع والمكونات، حيث تقوم هذه الشركات المتخصصة بدورها بإبرام عقود من الباطن مع عدد كبير من الشركات الصغيرة المتخصصة للتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركات الكبيرة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (02): الحالات الاستثنائية للتعاقد من الباطن

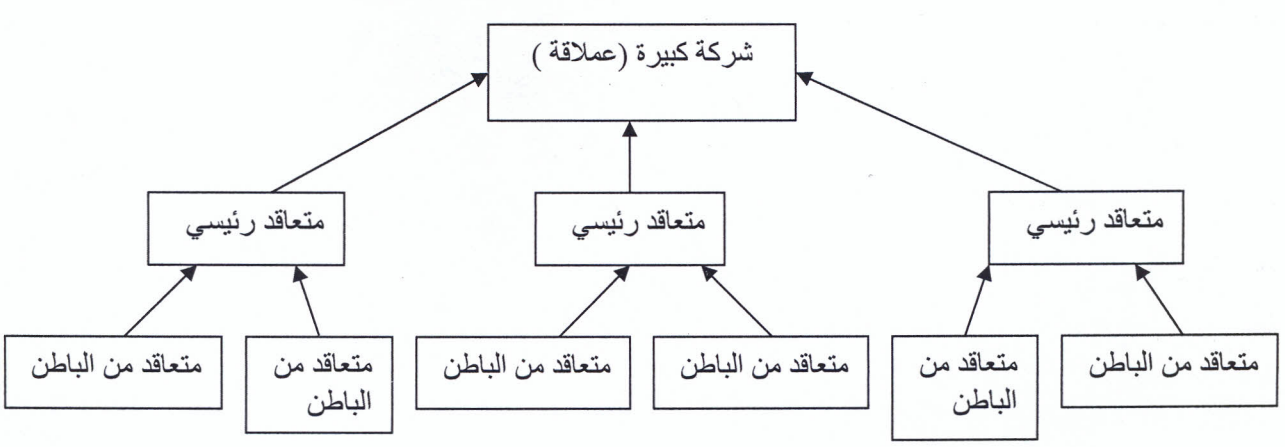

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على معطيات، عبد الرحمن بن جدو " **المناولة الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية في ظل المستجدات الدولية**" المرجع السابق

2/ مبررات اللجوء إلى المناولة الصناعية:

لقد برهنت الوقائع الصناعية على أهمية المناولة التي أصبحت تشكل أهم ابرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية بجميع البلدان المتقدمة. حيث مكنت المؤسسات التي أخذت بها، من تنظيم نشاطها وتحقيق التخصص وتقسيم العمل، الحد من النفقات، زيادة الكفاءة، تعظيم المكاسب ورفع القدرة التنافسية. كما أصبحت مساهمتها في الإنتاج الصناعي تمثل نسب مهمة في البلدان المتقدمة، تزيد على 15% في الاتحاد الأوروبي و35% في الولايات المتحدة الأمريكية، و56% في اليابان.[1]

ولقد كان لعديد السلبيات التي عرفها الاعتماد على نظام الإنتاج المدمج الأثر الكبير في التعجيل باللجوء إلى نظام الإنتاج المتخصص سواء بعقد شراكة أو تعاون بين المؤسسات من خلال إبرام عقود شراكة أو مقاولة أو حتى القيام بتحالفات إستراتيجية.

ولقد تطورت المناولة تاريخيا بإبرام الصفقات بين الأشخاص الاعتبارية الإقليمية العامة لإقامة المنشآت الهامة كإنشاء الطرق والموانئ والصاروخ الأوربي آريان "La Fusee Ariane" وسفينة الفضاء الأمريكية وغيرها من التكنولوجيا الرائدة والتي تفوق تكاليفها الإمكانيات المادية أو الفنية لمشروع واحد.[2]

ومع مطلع القرن العشرين وبظهور الشركات الكبرى في مجال الإنتاج امتدت المناولة إلى القطاع الخاص، كما أصبحت تشكل حيزا هاما من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتل اليوم أكثر فأكثر مكانة ذات أهمية خاصة في اقتصاد البلدان الصناعية مما يفسر تحقيق دول كالولايات المتحدة وألمانيا واليابان وإيطاليا وحديثا اسبانيا، تطورا منقطع النظير في مجال المناولة، فعلى الرغم من وجود درجة عالية من التكامل الرأسي والأفقي بين المؤسسات الكبيرة فإنها لم تحقق الاكتفاء الذاتي في جميع أنشطتها. وبذلك فهي تعتمد على منتجين آخرين لانجاز العديد من الأعمال والخدمات مما يبين الدور المهم جدا الذي يلعبه التعاقد من الباطن في الصناعة ولا سيما أن العديد من المراقبين أمثال ("Williamson"عام 1985، وPiore و Sable 1984) يشيرون إلى أن التعاقد من الباطن أصبح يستحوذ على نطاق واسع خاصة في الصناعات أو المناطق الصناعية (الصناعة اليابانية. شركات الغزل والنسيج الايطالية ، الخ) حيث أن تقنيات التصنيع تشهد فيها مرونة عالية.[3]

---

[1] عبد الرحمن بن جدو"**واقع ومستقبل المناولة الصناعية(التعاقد الصناعي Sub- contracting) في المنطقة العربية** " ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، السابق الذكر، ص05.

[2] نصيرة بوجمعة سعدي"عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص95.

[3] Morton I. KAMIEN, Lode Ll, " **Sub-contracting, Coordination, Flexibility, and Production smoothing in Aggregate planning** O.P CIT.P 1352.

وإذا اعتبرنا أن أسلوب المناولة يعد من أحد أنواع الشراكة فإن هناك العديد من الأسباب تجعل من هذا النوع من أشكال التعاون ضرورة حتمية سواء بالنسبة للمؤسسة الآمرة(الكبيرة) أو بالنسبة للمؤسسات المنفذة (الصغيرة والمتوسطة). وقد ذكر هاينز ومولينكوف (1998) عديد الأسباب لعل أهمها:[1]

_ تخفيض تكلفة التبادل والمخاطرة،

_ التغلب على القصور الموجود لدى بعض الشركات في بعض الموارد الإستراتيجية،

_ اكتساب المعرفة،

_ التسويق عن طريق تكوين علاقات قوية مع العملاء والموردين،

_ تنمي الشركات الآمرة وكذا المناولة من خلالها، علاقات تعاونية تمكنها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية بطريقة أفضل، وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح في الأجل الطويل.

كما أن هناك أسباب أخرى دفعت الشركات إلى الاستعانة بهذا الشكل من أشكال التعاون نذكر منها:[2]

* تحقيق الاستقرار في سوق السلع: من خلال إنتاج بعض السلع المتميزة بعدم الانتظام في الطلب، بسبب التذبذبات الموسمية والدورية،

* تكنولوجيا الإنتاج ونظم العمل: والتي شجعت على التعاقد من الباطن خاصة في حالة اختلاف الحجم وفقا لمراحل الإنتاج المختلفة،

* هيكل سوق العمل: وذلك بتفضيل الشركات الكبرى للعمالة الرخيصة المتواجدة في المؤسسات الصغرى، والتي يمكن الحصول عليها عن طريق التعاقد من الباطن.

3/ أشكال المناولة الصناعية :

هناك صيغ كثيرة في مجال المناولة يمكن الأخذ بإحداها حسب الاستراتيجيات التي تتبناها المنشآت الصناعية في هذا الميدان، حيث يتميز هذا الأسلوب بالمرونة والتأقلم مع متطلبات السوق المتجددة، ويمكن تصنيف عقود المناولة حسب المستوى المنعقدة ضمنه إلى قسمين: [3]

3-1- المناولة الوطنية (Sous-traitance nationale) :

في هذه الصيغة تتمتع المنشآت المقدمة والمنفذة للأعمال المتعاقدة بنفس الجنسية وتمارس نشاطها داخل حدود وطنها.

---

[1] رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، "**الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2007، ص205.

[2] زايري بلقاسم "**العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر العدد السابع 2007، ص176.

3 المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين "**الدليل العربي للمناولة الصناعية**" 2000 ، متوفر على الخط http://www.arifonet.org.ma/Data/Subcontracting/Dalil.htm، بتاريخ 10-09-2009.

3-2- المناولة الدولية (Sous-traitance internationale) :

في هذه الصيغة تختلف جنسية المنشآت المقدمة والمنفذة للأعمال المتعاقدة دون اعتبار للمكان الذي تمارس فيه عملها.

وتأخذ المناولة سواء على المستوى المحلي أو الدولي عدة صيغ لعل أهمها:[1]

أ) **مناولة طاقة الإنتاج** (Sous-traitance de capacité) : تعقد بين منشأة مقدمة للأعمال ومنشأة أخرى متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب أو عطل فني أصاب أجهزتها أو إبرام عقود طويلة المدى بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي.

ب)- **مناولة التخصص** (Sous-traitance de spécialité): تلجأ في هذه الحالة منشأة مقدمة للأعمال إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة(مناولة) تتوفر على التجهيزات والتكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتوج المطلوب حسب شروط المنافسة.

ج)- **مناولة الخدمات**(Sous-traitance de services): تفضل عديد المؤسسات اللجوء إلى المكاتب و المؤسسات المتخصصة. لأداء عدة أعمال كانت تقوم بها بنفسها، كالتسيير المحاسبي المالي ، المعلوماتي، البيئة، النقل، الأمن، التأمينات، ...الخ. يتطلب هذا النوع من المناولة كفاءة و نظاما متخصصا أين تقوم بورصات المناولة و الشراكة بدور كبير لاسيما للآمرين بالعمل.

د)- **مناولة الصيانة**(Sous-traitance de maintenance): حيث تلعب تكاليف عمليات الصيانة، دورا مهما في توجيه نشاط المؤسسة، في هذا الإطار تعتبر المناولة ذات أهمية قصوى، فهي تمكن من تخفيض أسعار عملية الصيانة و الحد من وقت توقف الآلات.

ثانيا: أهمية المناولة الصناعية في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق إلى الدور الذي تلعبه المناولة في الرفع من الأداء الاقتصادي، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا بد من الإشارة أولا إلى مفهوم هذه الأخيرة وكذا أهميتها في دفع عجلة التنمية في الاقتصاديات الحديثة.

1/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية: نحاول في هذا الإطار التطرق بإيجاز إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب ما ورد في القانون الجزائري وكذا إبراز أهميتها الاقتصادية

1-1/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

إن أهم مشكلة تواجه الباحث عند دراسته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عدم وجود تعريف دقيق وموحد لها بين مختلف الباحثين في شؤونها وبين مختلف دول العالم وذلك لاختلاف إمكانياتها التنظيمية وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها ومستوى تطورها وتقدمها الفني، لذا اعتمد في

---

1 عبد الرحمن بوعلي "**مبررات الانتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الإنتاج**"، المرجع السابق، ص05.

تصنيفها عدة معايير منها ما هو كمي، كحجم العمالة ورقم الأعمال ومقدار رأس المال ومنها ما هو نوعي كالمعيار القانوني والتنظيمي ومعيار الاستقلالية والحصة السوقية.

فحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 وفي المواد 04، 05، 06، 07 منه تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[1]

"المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات وتشغل من 01 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار بالإضافة إلى أنها تستوفي معايير الاستقلالية".

_ فالمؤسسة المتوسطة تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا ويكون رقم أعمالها بين مائتي مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين مائة وخمس مائة مليون دينار.

_ أما المؤسسة الصغيرة فهي كل مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار.

_ المؤسسة المصغرة هي كل مؤسسة تشغل من (1) شخص إلى 09 أشخاص وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

1-2/ الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الاقتصاديات الحديثة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الاقتصادي للدول المتقدمة والحديثة النمو على حد سواء، حيث أضحت تمثل قطاعا أساسيا ضمن اقتصادياتها. فرغم القناعة بأهمية المؤسسات والصناعات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي التي هيمنت على الفكر الاقتصادي حتى منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين، فإنه سرعان ما تغيرت هذه القناعة مع ظهور كتاب البروفيسور شوماكر "Small is Beautiful"، فظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر أساسي في الحياة الاقتصادية ليس فقط بسبب عددها وتنوعها، ولكن أيضا لتواجدها في كل المجالات الاقتصادية، مساهمتها في التنمية الجهوية، بالإضافة إلى تكملتها للمؤسسات الكبرى باعتبارها مجالا للتجارب الصناعية ومصدرا للتجديد الدائم ومثالا للتنافسية والديناميكية.[2]

ولقد تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين لتمثل نسبا مهمة تجاوزت 90 % من المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم ولتشغل ما بين 50% و60% من إجمالي القوة العاملة، حيث توفر نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوربي، كما تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95 % من المشروعات في منطقة شرق آسيا ودول الباسيفيك والتي تستقطب ما بين 35% إلى 85 % من إجمالي قوة العمل، كما تساهم هذه المؤسسات بنحو

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ يوم السبت 30 رمضان 1422، الموافق لـ15 ديسمبر 2001.

[2] زايري بلقاسم "**العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مرجع سابق، ص 169.

70 % من الانتاج العالمي للسلع والخدمات وتمثل القوة المحركة للابداع والابتكار في فروع الانتاج المختلفة وتسهم بحوالي 25 % إلى 35 % من الصادرات العالمية للمواد المصنعة.[1]

وترجع أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعديد الأسباب لعل أهمها:[2]

_ تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات أو الخدمات، وذلك عن طريق قدرتها على تقديم الخدمات والمنتجات التي ربما لا تكون مجدية إذا ما قامت بتقديمها المشروعات الكبيرة نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل وتدني حجم الاستثمار الكلي فيها وبذلك فإنها تستطيع توفير فرص عمل أكثر من المشروعات الكبيرة التي ترتفع تكلفة خلق فرصة العمل فيها ،

_ ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة من خلال الحد من البطالة،

_ الإنتاج وتعزيز التوازن التنموي ودعم ميزان المدفوعات بالإضافة إلى دورها في التنمية الاجتماعية والثقافية فهي المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء،

_ الحفاظ على الأعمال التراثية التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد وتنمية المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة وتشغيل الشباب و المرأة على وجه الخصوص،

– اعتبار المشروعات الصغيرة هي الحاضنة الأولى للرياديين والمبدعين من الفقراء وذوي الدخل المحدود لتحقيق دخل مستمرا يمكن من توفير متطلبات الحياة والارتقاء بمستويات المعيشة كما أنها تعتبر نواة أساسية للمشروعات الكبيرة،

– تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في التنمية والتي تعاني من تدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة وذلك عبر انتشارها الجغرافي الواسع في المناطق الريفية لعدم حاجتها الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة وقدرتها على الاستفادة من الوسائل المتاحة في المناطق التي تنشأ فيها،

_ الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة التي تعتبر من أهم المشاكل في دول العالم الثالث،

_ توزيع الدخل بشكل أفضل وتحفيز الأفراد على الإبداع والعطاء وإيجاد العدالة في التنمية الاقتصادية،

من جانب آخر فقد عززت الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم مؤخرا، الاتجاه العالمي لدعم وتنشيط رواد الأعمال والمساعدة على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر إيجابي وفعال على سوق العمل وما تلعبه من دور في الحد من البطالة والفقر وخاصة في المناطق الريفية ولدى شرائح اجتماعية معينة كالمرأة والشباب والقاطنين في مناطق السكن العشوائي.

2/ دور إستراتيجية المناولة في الرفع من تنافسية الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المناولة الصناعية أحد العناصر الأساسية لأي تنمية صناعية وتعد مقياسا للتطور الاقتصادي من خلال دورها في تحسين وزيادة الإنتاجية وإسناد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق

---

1 زايري بلقاسم، المرجع السابق، ص 170.

2 بيان هاني حرب،" **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة**"، ورقة قدمت إلى الملتقى العربي الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14-15 مارس 2010، ص 05.

برامجها، سواء فيما بينها، أو مع المؤسسات الكبرى باعتبارها وحدات إنتاجية للمناولة الصناعية أو كمورد مختص.

2-1/ مفهوم القدرة التنافسية

إن الوصول إلى تعريف مضبوط ودقيق للتنافسية يواجه عديد الصعوبات، وذلك لكون المفهوم يتداخل ويتشابك مع عديد المفاهيم الأخرى، كالتنمية والنمو الاقتصاديين، ازدهار الدول بالإضافة إلى كون المفهوم ديناميكي ويتغير باستمرار، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف.

فحسب علي السلمي، يشير مفهوم القدرة التنافسية إلى "الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المؤسسة من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في السواق التي تهتم بها".[1]

وحسب Jean- CHARLES MATHE فإن التنافسية هي الهدف أو الغاية التي توضح البدائل التنافسية للأنشطة وتجعلها في وضعيات ملائمة، كما تعد بمثابة الأداة لتطوير هذه الأنشطة، وتسمح هذه التنافسية من المنظور الاستراتيجي بالتحكم في الوقت من أجل الاستغلال والاستفادة من الوضعية الجديدة التي يمكن أن تخلقها هذه الوضعية.[2]

وبأخذ التعريف المستند على عوامل التنافسية فيركز معظم مدراء المؤسسات على ثلاثة عوامل وهي: السعر، الجودة والتكلفة وبنسب على التوالي تقدر بـ : 67,5%؛ 58,75%؛ 33,75%. وبناءًا على ذلك فإن التنافسية يمكن تعريفها على أنها تقديم منتج ذو جودة عالية وسعر مقبول من قِبل الزبائن.[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن القدرة التنافسية لمؤسسة ما، تعرف بأنها الوضع الذي تستطيع من خلاله تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات وتسعى من خلال ذلك لكسب حصة معتبرة في الأسواق المحلية والدولية.

2-2/ أثر المناولة الصناعية على تنافسية المؤسسات

تعتبر المناولة الصناعية احد أهم الوسائل والأساليب في تحقيق التخصص والتميز في الأعمال انطلاقا من تحقيق مجموعة من المزايا التي من شانها تدعيم تنافسية المؤسسة.

ومن خلال الدراسة والتحليل السابقين لكل من مفهومي المناولة الصناعية والقدرة التنافسية للمؤسسة يمكن القول أن المناولة الصناعية تساهم بشكل كبير في تدعيم تنافسية المؤسسات انطلاقا من عدة مزايا لعل أهمها:

_ التخصص والتركيز: حيث أن تنازل المؤسسة عن بعض الأعمال وإنتاج بعض المنتجات الجزئية في مؤسسات أخرى أكثر كفاءة وتخصصا، سيجعل المؤسسة تركز جهودها على الأنشطة الأساسية التي تحوز فيها على خبرة وكفاءة عاليتين،

---

1 علي السلمي، " **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية** "، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص101.

[2] Jean-CHARLES MATHE, " **Dynamique concurrentielle et valeur de l'entreprise**", édition EMS,France, 2004, p219.

[3] R. PERCEROU, " **Entreprise: Gestion et compétitivité**" ed. ECONOMICA, 1984, p53

_ التخفيض في التكلفة: حيث أن تفويض بعض المهام لمؤسسات أخرى لها ميزة نسبية مقارنة بالمؤسسة سيؤدي إلى تخفيض الأعباء الناتجة عن المراقبة والتسيير وهو ما يؤدي إلى انخفاض التكلفة النهائية للمنتوج.

كما أن أهمية المناولة الصناعية في تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة تبرز من خلال مجموعة من السياسات والتي من بينها:[1]

_ الترويج لمشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة للصناعات الكبيرة.

_ العمل على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات المغذية.

وتعمل الدول المتقدمة على انتشار نظام المناولة الصناعية، وخلق قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبيرة، ويتجلى هذا الدور في عديد المزايا، والتي نذكر من بينها:

_ قيام المنشآت الصغيرة في ظل هذا النظام من نظم الشراكة الصناعية، بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل، وجودة أعلى عما إذا تم إنتاجها في الشركات الكبيرة (الأم)،

_ يساعد هذا النظام علي تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق، كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدراتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية،

_ تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة،

_ يساعد نظام المناولة الصناعية علي تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات.

هذا ويلاحظ في البلدان المتطورة والمصنعة أن الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهم جدا بحيث تمثل هذه الأخيرة ما نسبته 50% إلى 70% من المنتوج الوطني الخام و70% من نسب التشغيل و30% من الصادرات المباشرة، وباعتماد هاته المؤسسات بشكل كبير على نظام المناولة فإن ذلك سيساهم بشكل كبير في رفع معدلات النمو لهاته الدول.

ومن خلال الأرقام فإن المناولة الصناعية تبقى في المقام الأول للاقتصاديات المتطورة، فمثلا في دراسة قامت بها لجنة من الاتحاد الأوروبي تبين أن 70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختصة في

---

[1] بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، " **المناولة الصناعية كمدخل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، دراسة تحليلية ومقارنة لتجارب بعض الدول المغاربية، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول، المناولة كاختيار استراتيجي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: الواقع، التحديات، والآفاق، جامعة باجي مختار – عنابة– الجزائر، يومي6 ، 7 نوفمبر 2007.

مجال المناولة الصناعية مما يبين مدى مساهمة هذا الأسلوب في الناتج المحلي ومدى مساهمته في الرفع من معدلات النمو لهذه البلدان.[1]

ثالثا: مراكز المناولة والشراكة وضرورة وجودها في الجزائر:

إن نجاح المناولة الصناعية والاستفادة منها بشكل فعال يظل مرهونا بمجموعة من العوامل، منها على سبيل المثال وجود السياسات والتشريعات اللازمة واستحداث الهياكل التنظيمية المتخصصة كمراكز المناولة والشراكة والجمعيات المهنية والوحدات الإدارية.

1/ مفهوم مراكز المناولة:

مراكز المناولة، عبارة عن "أجهزة فنية معلوماتية تقوم بتقديم خدمة من الخدمات المتكاملة يتم اختيارها بأقصى كفاءة لتتناسب مع حاجيات التعاقد وتنمية المناولة بين المنشآت الصناعية على الصعيدين المحلي والإقليمي ومن مهامها:[2]

- القيام بجمع وتحليل وخزن وتحديث مستمر للمعلومات الخاصة بفرص المناولة المتاحة التي تعرضها المؤسسات الطالبة للأعمال وتعميمها على المنشآت المنفذة وتقديم الاستشارات الفنية اللازمة في مجال إبرام العقود للجهات التي تحتاجها،
- تنظيم المعارض المهنية والعكسية في مجالات المناولة والشراكة والتكنولوجيا،
- تنظيم دورات تدريبية وندوات وورش عمل متخصصة في المناولة الصناعية لصالح أطر المؤسسة المقدمة والمنفذة للأعمال،
- إعداد الدراسات والإحصاءات اللازمة لتنمية قطاع المناولة.

2/ بورصة المناولة والشراكة: المفهوم والنشأة

بورصة المناولة الصناعية والشراكة هي عبارة هن مركز معلومات تقنية، للترقية وربط العلاقات حول القدرات والأساليب والاختصاصات الإنتاجية أو الخدمات الصناعية، على شكل هيكل مستقل، الهدف منه تسهيل التقارب بين العرض والطلب في أشغال المناولة الصناعية.[3]

ويعود منشأ هذه الفكرة إلى سنة 1960 بفرنسا، وهذا في إطار مجموعة مصالح اقتصادية جمعت حوالي عشرة مؤسسات، مختصة في تحويل الحديد، بحيث كانوا متجاورين ويملكون تجهيزات غير مستعملة ويفتقرون لآلات الإنتاج، ومما لوحظ عليهم أنهم لا يعرفون بعضهم البعض ويقومون بتبذير إمكانياتهم وكان من مصلحتهم أن يضعوا إمكانياتهم للاستفادة الجماعية فيما بينهم، كما أن بعض الصناعيين الآخرين في البلاد كانوا مهتمين بفكرة تأسس جمعيات مهنية وحرفية.

---

1 محمد الهادي بوركاب "**دور المناولة في تعزيز التنافسية الصناعية**" مداخلة مقدمة للمؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية السابق الذكر، الجزائر 12-2005/09/15.ص07.

2 عبد الرحمن بن جدو، "**مبررات الانتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الإنتاج**"، **المرجع السابق**، ص10.

3 محمد الهادي بوركاب، **المرجع السابق**، ص 10.

ولقد تجسدت الفكرة ابتداء من 1961 في لوران بفرنسا بحيث قامت السلطات العمومية بتأييد انطلاق المبادرة وقاموا حينها بتأسيس حوالي 20 بورصة للمناولة الصناعية والشراكة، بعد ذلك عدة بلدان بدأت تهتم بالفكرة وتكونت عدة بورصات تم إنشاؤها في ألمانيا، بلجيكا، أسبانيا، إيطاليا، وبعد ذلك وبفضل المساعدة التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ظهرت بورصات المناولة في الدول النامية منها الهند، ماليزيا، الفلبين، تركيا، تونس، المغرب، الجزائر، العربية السعودية، لبنان...الخ.[1]

اليوم توجد أكثر من 60 بورصة على مستوى العالم،[2] تعمل بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على شكل جمعيات الصناعيين من أجل الصناعيين وبدعم السلطات العمومية والتنظيمات المهنية، وتمويلها يرتكز على المساهمة الثلاثية، السلطات العمومية، المنظمات والهيئات المهنية والمؤسسات المنخرطة.

3/ ظهور نظام وبورصات المناولة في الجزائر:

لم تلق المناولة الصناعية اهتماما كبيرا من السلطات العمومية طوال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. بعدها أدركت الجزائر أهمية هذا الأسلوب فشرعت في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية، أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/19 والمتعلق بالاستثمار، ليتعزز مع بداية التسعينيات بصدور قانون الصفقات العمومية في 1991/11/09 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في 2003/08/11 والذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى.

وإدراكا منها بضرورة تفعيل هذا الأسلوب وترقيته فقد تم الاتفاق على إنشاء شبكة لبورصات المناولة والشراكة بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في إطار مشروعين هما:

* مشروع ALG/PNUD-DP/90/001 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية،

* مشروع ALG/PNUD/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق ومقرها بقسنطينة وبورصة المناولة والشراكة للغرب ومقرها وهران،

كما تم إنشاء بورصة المناولة والشراكة للجنوب بغرداية بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم أدمجت في مشروع ALG/PNUD/95/004.

وتم بالفعل إنشاء هذه البورصات وأعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة.

---

[1] Bourse de sous-traitance et de partenariat, Région est Algérie, **"Que sont les B.S.T.P"**, en ligne http://bstpe.chez.com/P0.htm, 10/09/2010, 22:00.

[2] مقابلة شخصية ميدانية مع السيد مسؤول المصلحة التقنية بالبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة – جهة الوسط، بمقر البورصة بالجزائر العاصمة، يوم 2012/02/13.

هذا وتخضع البورصات للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، ويتجلى دورها من خلال:[1]

- أنها تعد بنك معلومات يوفر دليل لفرص المناولة،
- تقديم المساعدة التقنية و الاستشارات في التسيير، للمؤسسات الصغيرة التي لا تكتسب هذه الوسائل والمعارف،
- تعمل على ترقية المناولة والشراكة على الصعيد الجهوي والوطني والدولي،
- تعمل على ترقية المنتوج الوطني والمساهمة في تغطية الأسواق الداخلية، بواسطة تطوير نسبة النوعية/السعر.

ورغم عدم توفر معلومات إحصائية دقيقة عن عدد مؤسسات المناولة في الجزائر وكذا مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي إلا أنه يلاحظ تركيز كبير على أهمية هذا الأسلوب في الظرف الحالي، حيث تستورد الجزائر سنويا ما قيمته 3 مليارات دولار من قطع المناولة الموجهة في الأساس لصيانة وإصلاح آلات ومعدات الإنتاج الصناعي، والمقتناة من 8 ممونين رئيسين، وتحتل فرنسا مقدمتهم بـ 422 مليون دولار متبوعة بـايطاليا (189 مليونا) والصين(165مليونا) وألمانيا (136 مليونا) واسبانيا (122 مليونا) والولايات المتحدة الأميركية (115 مليونا) واليابان (89 مليونا) وتركيا بـ 85 مليون دولار.

ويرجع الخبراء، هذه الفاتورة الثقيلة إلى ضعف اهتمام المتعاملين الجزائريين بقطاع المناولة، واتجاههم إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى تعرف حاليا اكتظاظا كبيرا مثل قطاع الصناعات الغذائية، وذلك رغم الأهمية البالغة لقطاع المناولة الصناعية الذي يعد بحسبهم موجّها للتنمية والاندماج الاقتصادي في الجزائر.[2]

4/ البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة (B.A.S.T.P)[♦]:

4-1/ تعريفها: هي جمعية ذات غرض غير مربح، تم إنشائها في عام 1991م. وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.[3]

---

1 جوامع إسماعيل، بركات فايزة، " **إستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنشيط وتنظيم المناولات الصناعية"التجربة الجزائرية"**، ورقة قدمت إلى الملتقى الأول حول الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 02-03 ديسمبر 2008، ص 13.

2 دون صاحب المقال "**الجزائر تتجه إلى توسيع رقعة المناولة الصناعية**" مقال متوفر على http://www.muslims.net/news/newsfull.php?newid=382402 بتاريخ 2010/06/10، على 09:50.

♦**B.A.S.T.P**: Bourse Algérienne de Sous-traitance et de Partenariat

3 B.A.S.T.P, **"le partenaire des partenaires"** , Guide d'induction, La Bourse Algérienne de Sous-traitance et de Partenariat-Région Centre.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجمعية في تطوير المناولة والشراكة في الجزائر، لذلك فإن لهـا دور نشيط في التنمية الاقتصادية الوطنية، فهي تقوم أساسا بإحداث تشابك بين مختلف الفـاعلين الاقتـصاديين عموميين كانوا أو خواص، والذين يشتغلون في قطاع الصناعة أو في مجال الخدمات.[1]

4-2/ مهامها: تقوم البورصة بعدة مهام من بينها:[2]

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية،
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والاشتراك على المستوى الوطني والدولي،
- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا و/أو التـي سـيتم إنشائها،
- إعلام، توجيه، وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة،
- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة،
- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة،
- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

4-3/ نشاط البورصة:

تعد البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مركزا لتقديم المعلومـات التقنيـة والـصناعية وبنـك معلومات محدث، كما أنها تعد زيادة على كونها وسيلة لتنظيم عروض وطلبات المناولة كوسيلة لتقـديم المساعدة فيما بين الشركاء.

ورغم وجود البورصة كمركز هام لتطوير المناولة في الجزائر منذ أكثر من عشرين سـنة، فـإن نشاط البورصة لم يصل بعد على مستوى الطموحات والتطلعات، حيث أرجع مسئولو البورصة هذا الأمر إلى عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية بشكل جيد في الأوساط الصناعية في الجزائر، بالإضـافة إلـى ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية ودورها.

ولكن رغم هذه الوضعية التي يعرفها نشاط البورصة، وفي ظل عدم توفر معلومات دقيقة عن عدد المؤسسات المدرجة سواء الآمرة أو المنفذة فإن ما يمكن الإشارة إليه هو أن البورصـة اسـتطاعت أن تغطي في إطار نشاطها مجموعة من القطاعات لعل أهمها صناعة الحديد واستخراج المعادن، الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك، صناعة البلاستيك والمطاط، بالإضافة إلى صناعة النسيج والجلود والخدمات.[3]

---

[1] B.A.S.T.P, " **Sous-traitance en Algérie Horizon 2010**", Stratégie et Programme, Bourse Algérienne de Sous-traitance et de Partenariat- Région Centre, Janvier 2006, P14.

[2] Ibid.

[3] مقابلة شخصية ميدانية مع السيد مدير البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة -ناحيـة الوسـط- ، مقـر البورصـة بـالجزائر العاصـمة، يـوم 2012/02/13.

5/ معوقات ترقية المناولة الصناعية في الجزائر

تعترض المناولة الصناعية في سبيل انتشارها واستخدامها في الجزائر كغيرها من الدول النامية عديد المعوقات لعل أهمها:[1]

- ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها،
- عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار،
- عدم وجود قوانين واضحة منظمة للمناولة الصناعية ،
- عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري،
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية،
- نقص في الموارد المتاحة لدى الأجهزة العاملة في قطاع المناولة.

رابعا : إستراتيجية الجزائر في إطار ترقية المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قبل التطرق إلى أهم الإجراءات المنتهجة من طرف الجزائر لترقية المناولة، يجدر بنا إعطاء تشخيص بسيط لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي من خلاله يمكن إدراك مدى الحاجة إلى انتهاج أسلوب المناولة سعيا وراء إنعاش الصناعة المحلية وبالتالي الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

1/ تشخيص واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن المتتبع لإستراتيجية الجزائر في إطار ترقية المناولة يرى بوضوح كبير، الاهتمام الذي باتت توليه الدولة لترقية النسيج الصناعي من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، التي أصبح لها دور كبير في ترقية هذا النوع من أشكال التعاقد والشراكة الصناعية. فحتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية.

غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة. ليتغير بذلك هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاط الاقتصادي.

وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة

---

[1] عبد الرحمن بن جدو " **المرجع السابق** "، ص13.

والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة.[1] ليتطور بذلك عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 01: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005-السداسي الأول 2010)

	2005	2006	2007	2008	2009	السداسي الأول 2010
المؤسسات الخاصة	245842	269806	293946	392013	455398	473482
المؤسسات العامة	874	739	666	626	591	560
نشاطات الصناعات التقليدية	96072	106222	116347	126887	169080	175000
المجموع	342788	376767	410959	519526	625069	649042

المصدر: _ الوزارة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية(سابقا)

_ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار الجزائرية

_ الغرفة الجزائرية للصناعة التقليدية والحرف

ومن خلال الجدول يظهر لنا بوضوح التزايد المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص وهي زيادة تفسرها نية الجزائر في الاتجاه نحو الاقتصاد الحر بخوصصة المؤسسات العمومية بالإضافة إلى ظهور مؤسسات أخرى في هذا الميدان شملت معظم النواحي كالبناء، الأشغال العمومية، المواصلات،الخدمات العائلية والفنادق والإطعام وغيرها، كما يفسرها الأهمية المعطاة لتلك المؤسسات من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم عديد العراقيل التي تقف في سبيل نموها وتمكينها من أداء دورها التنموي، في الوقت الذي تسجل فيه المؤسسات العمومية تراجعا ملحوظا ما يعطي انطباعا عن تغير البنية الهيكلية نتيجة الخوصصة وإفلاس بعض المؤسسات.

ومن خلال الوقوف على بعض الأرقام التي توفرها نشريات المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبرز لنا وزن هاته المؤسسات في الاقتصاد الوطني، وعلى اعتبار أن هاته الأخيرة باتت تشكل حصة الأسد في القطاع الخاص فإن ذات القطاع ساهم خارج المحروقات بما يقارب 83 % في الناتج الداخلي الخام سنة 2008، كما ساهم بنسبة 86.73 % في القيمة المضافة.[2]

وبالوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل فيتضح أن هاته الأخيرة بشقيها الخاص والعام، ساهمت إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2010 بتوفير 1596308 منصب شغل مصرح به أي بنسبة نمو مقدرة بـ7.10 % مقارنة مع السداسي الأول لسنة 2009.[3]

وقد سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال السداسي الأول لسنة 2010 قيمة واردات مقدرة بـ19.71 مليار دولار أمريكي، ما يمثل انخفاضا بـ 5.82 % مقارنة مع السداسي الأول 2009 أما القيمة الإجمالية للصادرات قدرت بـ 26.25 مليار دولار أمريكي، ما يمثل ارتفاعا بـ 32.852 % مقارنة مع

---

[1] قوريش نصيرة، "**أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة العلوم اقتصاديات شمال إفريقيا،صادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، السداسي الأول 2007، ص 89.

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، "**نشرية المعلومات رقم 16 لعام 2009**"، ص 54.

[3] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالجزائر، " **نشرية المعلومات رقم 17 للسداسي الأول 2010**"، ص10.

نتائج السداسي الأول 2009، وهو ما يعني تسجيل الميزان التجاري لفائض يقدر بـــ 6.53 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول لسنة 2010 في حين كان هناك عجز بـــ 1.17 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2009.[1]

هذا وبالرغم من المرتبة التي تحظى بها المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنها تبقى دائما رهينة المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، فمنذ بداية تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلة وهي تحاكي مشاكل عويصة أدت في بعض الأحيان إلى زوالها.

2/ جهود الجزائر في مجال ترقية المناولة من خلال التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم و ترقية المناولة، والتي بدأت تتضح معالمها بإنـــشاء المجلس الوطني للمناولة والذي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريـــل 2003 ويتجلى دوره فيما يلي:[2]

* العمل على تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة،
* تقديم اقتراحات من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني،
* ترقية الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب،
* تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينهما.

كما بادرت الجزائر إلى إتباع مجموعة من الإجراءات يمكن إجمالها في النقاط التالية:[3]

- <u>وضع إطار قانوني يسعى إلى ترقية المناولة:</u> وهدفه تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جواريـــة، من خلال القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديـــسمبر 2003 المتعلـــق بترقيـــة المؤســـسات الـــصغيرة والمتوسطة والمكرس لنظام المناولة،

- <u>وضع برنامج عملي للتطوير و ترقية المناولة:</u> وذلك من خلال:

أ- تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير و ترقية المناولة مثل قيام وزارة المؤسسات الـــصغيرة والمتوســـطة بتنظيم لقاءين متخصصين لتطوير و ترقية المناولة حـــول الأقطـــاب البتروكمياويـــة لـــسكيكدة (2000) وأرزيو(2002) حيث سجلت مشاركة أكثر من 200 مؤسسة كبيرة و صغيرة في كل ملتقى، بالإضافة إلى المؤتمر العربي الأول للمناولـــة الـــصناعية، المـــنظم مـــن طـــرف الـــشركة الجزائريـــة للمعـــارض والتصدير"ساديكس" بالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوســـطة والمنظمـــة العربيـــة للتنميـــة الصناعية و التعدين، وذلك بالجزائر أيام 12إلى15 سبتمبر 2006.

ب- تنظيم معارض متخصصة لتطوير و ترقية المناولة مثل تنظيم الـــصالون الـــدولي الأول للـــشراكة والمناولة سنة 2002 والثاني سنة 2004 بوهران، ثـــم الثالـــث ســـنة 2011 بإشـــراف وزارة الـــصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الصالون الدولي لترقية المناولة والـــشراكة (2003)

---

1 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالجزائر، المرجع السابق، ص38.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03 /188 المؤرخ في 22 أفريل سنة 2003 المتضمن إنـــشاء المجلـــس الـــوطني المكلف بترقية المناولة، الجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخ في 2003/04/23.

3 جلال حمري"**إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " شبكة ومنتديات طلبة الجزائر، متوفر على http://etudiantdz.com/vb/t16229.html، تاريخ المقال ،26-03-2009, 07:06.

بالجزائر العاصمة، الصالون الوطني للتغذية و التغليف (2002) بعنابة، الصالون الوطني الأول المنعكس للمناولة (2011) بمشاركة 50 مؤسسة وطنية.

- تأهيل بورصات المناولة و الشراكة: حيث تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية و برنامج ميدا (MEDA) على القيام بعملية تأهيل لبورصات المناولة و الشراكة الجهوية،[1]

- ربط البورصات الأربعة مع الفروع التي تنشأ على المستويين المحلي والخارجي: من خلال ربط البورصات الأربعة مع بعضها، وكذا ربطها مع المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة. وفي هذا الإطار فقد تم الإعلان في شهر جوان من سنة 2009 عن ميلاد التنسيقية الوطنية لبورصات المناولة والشراكة من طرف المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، وتعمل التنسيقية على الرفع من مستوى تمثيل الجزائر في الخارج.[2]

كما تسعى الدولة ربط شبكة بورصات المناولة و الشراكة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة، حيث تم الاتفاق مع الطرف التونسي و المغربي وبمشاركة المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين على وضع اللمسات الأولى لتحقيق شبكية تربط بورصات المناولة و الشراكة للدول المغاربية الثلاثة، بالإضافة إلى إنشاء ملحقات محلية لبورصات المناولة و الشراكة في إطار تعزيز مهام البورصات الجهوية للمناولة والشراكة سعيا لتقريب تمثيلية هذه البورصات مع المتعاملين الاقتصاديين آمرين كانوا أو مؤسسات مناولة.

خاتمـــــة:

أكدت الدلائل والتجارب الارتباط القوي بين زيادة مستوى التنافسية ودرجة استخدام المناولة في جميع مراحل العملية الإنتاجية، حيث أصبحت المناولة تأخذ حيزا هاما من نشاط المؤسسات والأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتحتل اليوم أكثر فأكثر مكانة ذات أهمية خاصة في اقتصاد البلدان الصناعية خاصة في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، والتي أثبتت الدور الكبير الذي لعبه هذا الأسلوب في تفعيل علاقات التبادل والتعاون المستمر بين المشروعات، بما يضمن تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

وفي هذا الظرف الذي تحاول فيه الجزائر إنجاح عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بأقل الأضرار الممكنة، وفي ظل محيط دولي غير ملائم ومتميز بالمنافسة الحادة و غير المدعمة.

---

1 جوامع إسماعيل، بركات فايزة ، **المرجع السابق**، ص 14.

2 س.ب، " **ميلاد التنسيقية الوطنية لبورصات المناولة والشراكة**" مقال بجريدة صوت الأحرار، يومية إخبارية جزائرية، عدد يوم 2009/06/30.

وجب على الدولة التكيف أكثر مع المناولة من أجل تخفيف الضغوطات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاهتمام بمختلف الآليات الداعمة لترقية هذا الأسلوب لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتفعيل دور بورصات المناولة وكذا المراكز الأخرى ذات الصلة بهذا المجال كالمجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، وكذا مختلف آليات الدعم ذات الصلة بهاته المؤسسات كحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل بالإضافة إلى تكييف المنظومة التشريعية لتنمية هذا النوع من أنواع الشراكة الإستراتيجية، سعيا وراء تحقيق معدلات أعلى للنمو وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1/ أسامة محمد طه إبراهيم"**النظرية العامة لعقود الباطن**" دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى 2008.

2/ السلمي علي، " **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية** "، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

3/ العوضي رفعت السيد، بسيوني إسماعيل علي، "**الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2007،

4/ بوجمعة سعدي نصيرة، "**عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

5/ Henri MAHE, **"Dictionnaire de gestion"** (vocabulaire,concepts et outils) , édition economica , paris,1998.

6/ Jean-CHARLES MATHE, " **Dynamique concurrentielle et valeur de l'entreprise**", édition EMS,France, 2004.

7/ Morton I. KAMIEN, Lode Ll, **"Sub-contracting, Coordination, Flexibility, and Production smoothing in Aggregate planning** ", Management Science Vol. .16. No. II, November IWO, ,Printed in U.S.A.

8/ R. PERCEROU, " **Entreprise: Gestion et compétitivité"** ed. ECONOMICA, 1984.

ثانيا: المجلات:

9/ زايري بلقاسم "**العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر العدد السابع 2007.

10/ قوريش نصيرة، "**أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة العلوم اقتصاديات شمال إفريقيا،صادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، السداسي الأول 2007.

ثالثا: مقالات

11/ بيان هاني حرب، " **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة**"،ورقة قدمت إلى الملتقى العربي الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 14-15 مارس 2010، ص 05.

12/ بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، " **المناولة الصناعية كمدخل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، دراسة تحليلية ومقارنة لتجارب بعض الدول المغاربية، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول، المناولة كاختيار استراتيجي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: الواقع، التحديات، والآفاق، جامعة باجي مختار – عنابة- الجزائر، يومي6 ، 7 نوفمبر 2007.

13/ بوركاب محمد الهادي، "**دور المناولة في تعزيز التنافسية الصناعية**" ورقة قدمت للمؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية السابق الذكر، الجزائر 12-2005/09/15.

14/ بوعلي عبد الرحمن، "**مبررات الانتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الإنتاج**"، ورقة قدمت للمؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير ساديكس" بالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الجزائر 12-2006/09/15.

15/ بن جدو عبد الرحمن، "**واقع ومستقبل المناولة الصناعية(التعاقد الصناعي Sub- contracting) في المنطقة العربية** " ورقة قدمت إلى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، السابق الذكر.

16/ س.ب، " **ميلاد التنسيقية الوطنية لبورصات المناولة والشراكة**" مقال بجريدة صوت الأحرار، يومية إخبارية جزائرية، عدد يوم 2009/06/30.

رابعا: تقارير، نشريات ومراسيم

17/ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، "**نشرية المعلومات رقم 16 لعام 2009**.

18/ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالجزائر، "**نشرية المعلومات رقم 17 للسداسي الأول 2010**".

19/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ يوم السبت 30 رمضان 1422، الموافق لـــ15 ديسمبر 2001.

20/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03 /188 المؤرخ في 22 أفريل سنة 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، الجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخ في 2003/04/23.

21/ B.A.S.T.P **(le partenaire des partenaires)**, Guide d'induction, Bourse Algérienne de Sous-traitance et de Partenariat- Région Centre.

22/ B.A.S.T.P, **" Sous-traitance en Algérie Horizon 2010"**, Stratégie et Programme, Bourse Algérienne de Sous-traitance et de Partenariat- Région Centre, Janvier 2006.

خامسا: مواقع الإنترنت

23/ http://etudiantssetif.3arabiyate.net/montada-f22/topic-t2860.htm, 25-01-2010, 22:00.

24/ http://bstpe.chez.com/P0.htm, 10/09/2010, 22:00.

25/ http://www.muslims.net/news/newsfull.php?newid=382402, 10-06-2010, 09:50.

26/ http://etudiantdz.com/vb/t16229.html, 26-03-2009, 07:06.

27/ http://www.arifonet.org.ma/Data/Subcontracting/Dalil.htm

28/ www.arifonet.org.ma/Data/subcontracting/mounawala/a.htm